المتمردون العراقيون ومخاطر الحرب الأهلية: من هم اللاعبون؟

مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، حزيران 2006

دور الدخلاء في التمرد :

الحرب الأهلية لها من الضغط ما يمكن أن تورط معه الدول الخارجية (المجاورة). وبالرغم من أن القيادة العلوية تسيطر على الحكومة السورية، ألا إنها تتسامح وتدعم بوضوح العمليات السنية - السلفية المتطرفة الجديدة. الصراع الحدودي ومن ضمنه الحرب الأهلية الشديدة الحساسة يمكن أن يدفع بدول عربية الى أن تأخذ موقفا لمصلحة السنة، خصوصا وأن بلادا مثل البحرين ولبنان وعمان والسعودية واليمن، وهي من ضمن بلاد قليلة، لديها انقسام طائفي. وأي انقسام أساسي يحصل في العراق يحتمل أن يعيد فتح القضية الكردية بكل تأثيراتها في بلد مثل تركيا، واحتمالا في إيران وسوريا أيضا .

إنشاء هلال شيعي :

المصدر الأكثر خطورة على العراق هي إيران الجار الاقرب. فإيران في الاصل تؤدي على الاقل بعض الدور في عدم الاستقرار السياسي في العراق، ومن المحتمل أن تمارس دورا أكثر صلافة في محاولة منها لصياغة مستقبل العراق السياسي، والوضع الأمني في الخليج. البعض يعتقد بأن الإيرانيين يكثفون جهودهم ليصدروا "الثورة الشيعية" إلى الخليج. وجهة النظر هذه تغيرت منذ اجتياح العراق .رسميون في العالم العربي، خصوصا السعودية والأردن، عبروا عن تحفظهم على حقوق العراقيين السنة والاكراد في العراق وعلى السيطرة الشيعية على الحكم، وعلى الاستراتيجية الشيعية الجديدة للتحالف بين ايران والعراق. وادعى ملك الأردن "عبد الله" بأن أكثر من مليون إيراني انتقلوا إلى العراق للتأثير على الانتخابات العراقية .

وأضاف أن الايرانيين حاولوا صياغة مواقف موالية لإيران في العراق بدفع رواتب للعاطلين عن العمل. الملك قال ايضا بأن حرس الثورة يساعدون المجموعات المقاتلة لمحاربة الولايات المتحدة في العراق. وهو يحذر، في مقابلة أجرته معه " واشنطن بوست"، من الهلال الشيعي المتشكل بين إيران والعراق وسوريا ولبنان .فقد قال حرفيا :"هناك اهتمام إيراني ثابت بوجود حكومة إسلامية في العراق. فإذا العراق أصبح جمهورية إسلامية، عندها نعم نحن نفتح على أنفسنا شبكة كبيرة من المشاكل، التي لن تتوقف عند حدود العراق. أنا أنظر إلى الكأس نصف الممتلىء، ودعنا نأمل بأن ذلك لن يحدث، لكن الخطط الاستراتجية حول العالم يتجه نحو الأدراك بأن ذلك بات ممكناً .

المملكة العربية السعودية نفسها لن تكون منيعة أمام هذا. سوف تكون هناك مشكلة رئيسية. وعندئذٍ ستشتد احتمالات وجود صراع سني– شيعي، ويمكن أن ينسحب ذلك خارج حدود العراق ."

الرأي نفسه ردده الرئيس العراقي المؤقت السابق "غازي الياور"، وهو زعيم سني من العشائر وموالي للسعودية. إذ قال :" لسوء الحظ، الوقت يبرهن والوضع يبرهن بأن إيران لا محالة تتدخل في عملنا مستعينة بالمال الكثير، والكثير من النشاطات الاستخباراتية، فضلا عن التدخل اليومي في الاعمال. كذلك في العديد من المحافظات القروية خاصة في الجهة الشمالية من العراق. وكان السيد" الياور" قد أكد بأن العراق يجب أن لا يذهب في الاتجاه، الذي اتخذته إيران في

خلق حكومة دينية موجهة. إذ قال في مقابلة مع "الواشنطن بوست" :"نحن لا نستطيع أن يكون لدينا حكومة طائفية أو دينية...نحن حقا لن نقبل بدولة دينية في العراق. نحن لم نر نجاح مثل هذا النموذج ."

هذه التعليقات تم رفضها من قبل الشيعة في البلدين العراق وايران. إيران وصفت تعلقيات الملك "عبدالله" بأنها مهينة للعراق. أيضا المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "حامد رضا أصفي" طالب "غازي" بالتراجع عن تصريحه هذا، متهما الملك "عبدالله الثاني" و"غازي" بأنهما يريدان التأثير على الانتخابات ضد شيعة العراق. أصفي قال: "لسوء الحظ بعض التيارات السياسية في العراق تريد حرف الانتخابات عن وجهتها، وتتسبب ببث المخاوف عند الرأي العام.. نحن نتوقع من السيد" غازي" أن يأخذ الوضع القائم الحساس بعين الاعتبار ويتجنب تكرار مثل هذه التعليقات ."

شيعة العراق أيضا كان لهم ردة فعل تجاه تعلقيات الملك" عبدالله" حول الخوف من "الهلال الشيعي". وطلب الشيعة منه الاعتذار. مركز النجف الديني أصدر بياناً يتهم فيه الملك بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق :

"هذا تشويه للحقيقة وتدخل وقح في شؤون العراق، وفيه اثارة للمشاعر العشائرية في المنطقة ضد شيعة العراق، وتحفيز القوى الكبرى ضدهم، وتخويف دول الجوار الإقليمي، واتهام الشيعة بصلات مع إيران، واظهار ميل كبير لضمان أمن إسرائيل، والتعبير عن القلق حيال نصر الشعية في الانتخابات القادمة، وإهانة للملايين من الشعب الإيراني، وذلك كله لسبب وحيد أنهم يتبعون (الشيعة) مذهب يعارضه ملك الأردن .

المركز الديني النجفي يأمل بأن العاهل الأردني سوف يعتذر لشيعة المنطقة وللعراق ولرموزهم الدينية، بسبب الأراء السيئة التي قيلت ضدهم ."

أراء عرب الخليج :

دول الخليج، خصوصا المملكة العربية السعودية، أيضا لهم أرائهم المعروفة بخصوص وحدة العراق، وخوفهم من هيمنة الشيعة على دولة عربية تربط ولاءها بإيران. فالسعودية، خلال عملية صياغة الدستور العراقي، اندفعت نحو المزيد من الاحتضان للسنة، خاصة بعد نسبة الاشتراك الضئيلة في انتخابات العام 2005 .

الامين العام لدول اتحاد الخليج وصف دستور العراق بـ "الكارثة"، عندما لم تقر مسودة الدستور الهوية العربية والاسلامية للعراق. وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" أيضا حذر، بأنه إذا لم يتكيف الدستور مع المجتمع السني العراقي، سيكون نتيجة ذلك نزاعات طائفية من ممكن أن تهدد وحدة العراق .

الأمير "السعود الفيصل" لاحقا حث الولايات المتحدة، بأن تضغط على شيعة العراق، وقادة حكومة الأكراد للعمل لجعل الشعب العراقي موحدا. إذ قال:" الامريكيون تكلموا الآن عن السنة وكأنهم كيان منفصل عن الشيعة". "الفيصل" كرر مخاوفه من حرب أهلية عراقية وحذر من خطورتها. وقال:"اذا سمحتم بحرب أهلية، سوف ينتهي العراق الى الأبد ."

بالنسبة للأمير "فيصل" حرب أهلية في العراق يمكن أن يكون لها عاقبة وخيمة في المنطقة. فقد كرر خوف المملكة من تحالف إيراني- عراقي .وزير الخارجية السعودي أكد:" نحن (الولايات المتحدة والمملكة السعودية) خضنا سويا حربا لتبقى إيران خارج العراق بعدما أخرج العراق من الكويت". وأضاف بأن سياسة الولايات المتحدة في العراق تودي الى" تسليم المنطقة كلها إلى إيران بدون سبب ."وقال الفيصل بأن الإيرانيين ثبتوا نفوذهم في العراق لأنهم "يدفعون المال، ويصدرون أناسهم، وحتى أنهم ينشؤون قوات شرطة ويسلحون الميليشات هناك ."

صدام الحضارات :

لا يفترض بأحد ما أن يضخم دور العراق في أي نوع من صراع الحضارات. والمزيد من التنبؤات المريرة من الصدامات بين السنة والشيعة، التي تستقطب الخليج والشرق الأوسط، ربما يكون مبالغا فيها. والحقيقة تبقى بأن هذا ما

يريده بن لادن والرزقاوي والأخرون من السلفية المتطرفة الجديدة. المعركة في العراق هي جزء فقط من صراع أوسع تقوده السلفية المتطرفة الجديدة كي يصبح العالم العربي الإسلامي في قبضتها. والنتائج في العراق سوف تكون عصيبة، لكنها ستكون جزءا من صراع أكبر بكثير .

مشكلة سوريا :

كبار المسؤولين العراقيين والأميركيين يعتقدون بأن سوريا تعلن جهرا بالموافقة على لجم أي دعم للتمرد، ولكنها في المقابل تسمح لمجموعات الإسلاميين المتطرفين بتجنيد الشبان وتسمح لهم بالقدوم الى سوريا، ومن ثم يعبرون الحدود الى العراق، حيث يصبح عدد أساسي منهم في عداد الانتحاريين. ويعتقدون أيضاً بأن سوريا تسمح لكبار كوادر حزب البعث السابقين بالعمل من سوريا للمساعدة في توجيه التمرد السني. وكما لمس في وقت سابق، من بين هؤلاء مسؤولون على مستوى القيادة تحت أمرة الرئيس صدام حسين مثل "عزت إبراهيم" وهو واحد من نوابه .

الجنرال "جورج كاسي" قائد القوات المتعددة الجنسية كان حريصا على عدم المبالغة بتضخيم التهديد للتدخل الأجنبي. بالرغم من هذا، "كاسي" حذر بأن سوريا سمحت لداعمي صدام حسين من العراقيين بتزويد السنة المتمردين بالمال والتجهيزات والتعليمات، فهي تستمر بكونها مصدرا أساسياً لتسلل المتطوعين الأجانب .الجنرال "كاسي" ألقى الضوء على المشاركة السورية بهذا الاعتبار عند الادلاء بشهادته أمام اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ في الثامن من أذار العام 2005. وقال ما نصه :

"هناك قادة النظام السابق، الذين يأتون ويذهبون من سوريا، والذين اشتغلوا من سوريا وهم يخططون ويزودون المتمردين في العراق بالموارد) مال، تجهيزات). ليس لدي دليل ثابت بأن الحكومة السورية فعلا متورطة مع هؤلاء الأشخاص، ولكن نحن بالتاكيد لدينا دليل بأن هناك اشخاص أقل درجة من المستوى القيادي تعلم الحكومة السورية بوجودهم في اراضيها وما ينون فعله ."

في ربيع العام 2005، الناطق باسم الخارجية الأميركية وصف دور سوريا بالتالي :

"أعتقد ان ما نراه ثانية، هو بعض الجهود، ولكن من المؤكد أنه غير كاف. نحن حقا نؤمن أنه بمقدور السوريين فعل المزيد. نحن حقا نؤمن بأن هنالك المزيد هم بإمكانهم فعله على طول الحدود كي يحكموا السيطرة. نحن نؤمن بأن هناك المزيد بإمكانهم فعله كي يتعاطوا مع عناصر النظام، الذين يعملون من سوريا نفسها، ويدعمون أو يشجعون المتمردين هناك .

ولذا، ثانية، ليست المسالة بتلك البساطة. وهي أنهم غير قادرين على إتّخاذ الإجراءاتِ، على الأقل من منظورنا. جزء من الموضوع أنهم غير راغبين باتخاذ إجراءات، نحن نعلم أنها ضرورية، وهم أيضا يعلمون بأنها ضرورية ."

في أواخر شباط العام 2005، بثت محطة تلفزيون بغداد" العراقية" اعترافات مسجلة لمتمردين وقعوا في الاسر في العراق. العديد من الرجال، من السودان ومصر والعراق، ادعوا بأنهم دُربوا في سوريا. على الأقل ثلاثة منهم، قالوا بأنهم دُربوا وأُديروا ودُفع لهم من قبل مسؤولين في المخابرات السورية. كانوا مأمورين بالخطف والقتل والاغتيال لقوات الأمن العراقي. أغلبية الرجال أبدوا الندم على أفعالهم، وقالوا بأن دوافعهم كانت منصبة حصرا لنيل المكافات المالية، وعلى الاغلب لم يكن هناك ذكر لدافع قومية او دينية .

بدورها، سوريا مرارا وتكرارا تؤكد انكارها بأنها تدعم أو تأوي أي أشخاص متورطين بالتمرد في العراق .

وبعد أشهر، من الاتهام والضغط الأميركي، سلمت السلطات السورية الى المسؤولين العراقيين مجموعة من المشتبه بهم بدعم التمرد من سوريا وذلك في شباط العام 2005. من بين الاسرى، الذين تم تسليمهم كان "سبعاوي إبراهيم حسن " الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وهو أحد الممولين الاساسيين لعمليات التمرد. وزير الخارجية السوري "فاروق

الشرع" أكد بأن سوريا تبذل كل ما في وسعها، ولكنه يحتاج إلى معدات تصنع خصيصا لحراسة الحدود، كما هو الحال مع منظار الرؤية الليلي .

أيضا أفادت التقارير أن "الزرقاوي" يحصل على معظم شبانه المتطوعين الجدد من سوريا، وهم يجندون ويمكنون من العبور بطرق معروفة للمخابرات السورية. وهناك أيضاً تقارير إعلامية تشير الى أن كبار الملازمين الأوائل(نواب) لـ"الزرقاوي"، وربما مع الزرقاوي نفسه، التقوا في سوريا ضمن حلقات للتخطيط والدراسة. تلك التقارير استدعت تساؤلا من قبل المخابرات الأميركية في حزيران 2005 .

ضباط وقادة أميركيون، ومسؤولون عراقيون أيضاً، يعترفون بأن سوريا قامت ببعض الجهود لتحسين أمن الحدود للتقليص من التسلل. في صيف 2005، خاضت قوات الأمن السوري حربا لمدة ليومين مع مسلحين مشتبها بهم، ومن المحتمل أن يكونوا من الحراس الخاصين السابقين لصدام حسين، وذلك قرب جبل قاسيون وعلى امتداد منطقة الحدود مع لبنان، مما أدى الى اعتقال أربعة وثلاثين مسلحا مشتبها بهم .

وفي قضية ذات أهمية عالية، سوريا اعتقلت رجلا مع زوجة أخيه، وهما من المتهمين بتسهيل تمرير مسلحين إلى العراق. المراة اعترفت، عبر محطة العربية الفضائية، بأن الاخوة عبروا العراق لينضموا إلى فدائيي صدام قبيل اجتياح قوات التحالف .

في حزيران 2005، مدير العمليات المركزية للمخابرات الامريكية اللواء "جون كاستر" اعترف بالتحركات، التي قامت بها سوريا، وكذلك اعترف بالمشاكل المعيقة لدوريات على الحدود. كاستر صرح بأن سوريا دعمت القوات المتواجدة على طول الحدود الشرقية من خلال وحدات تمت اعادة تموضعها من لبنان. وفي تصريح، بدا وكأنه يناقض ما قاله مسؤولون آخرون من المخابرات، قال كاستر :

"أعتقد بأن سوريا عمدت إلى مساعدة الولايات المتحدة في العراق... ليس لدي معلومات، أو وثائق استخباراتية او أي معلومة موثوقة> بأن سوريا <متورطة او تقوم بتسهيل بأي شكل من الأشكال> عملية تدفق المتمردين الى العراق .< هل يستطيعون فعل المزيد؟ نعم..هل يفعلون المزيد؟ نعم. هم يعملون بجد فعلا. ففي الوقت، الذي سُحبت فيه قواتهم من لبنان، رأينا بعض هذه القوات قد توجهت نحو الحدود. أنا مقتنع أنهم لا يفعلون ذلك على طول الحدود فحسب بل هم يعتقلون الناس الذين يحاولون العبور ."

المحلق العسكري البريطاني في سوريا الكولونيل "جوليان لينبركيس"، كان يحقق في الجهود السورية على طول الحدود، وافق على مقولة الجنرال" كاستر". "كاستر" تبنى وجهة النظر القائلة بأن مشكلة الحدود هي مزيج من عدم القدرة على السيطرة على التقاليد المتوارثة المخالفة للقوانين. بالاضافة إلى عدم القدرة السورية على خلق انطباع يطغى على التصور السائد بأنها تشارك في العمل الاجرامي بصورة أكبر من واقع الامر .

وصرح بالقول: "المسالة ليست مسالة نية وتعمد، بل هي ببساطة مسالة قدرة وقابلية. لديك 600 كلم من الحدود هناك، بالاضافة الى كونها واحدة من اقسى الصحارى، وأنت لديك ثقافة "تهريب" عمر تاريخها أكثر من ألف سنة في المنطقة . تهريب الرجال الآن لا يختلف عن تهريب الرجال من ألف عام مضت. هذا بمجمله يشكل اقتصاد تهريب". سوريا تواجه مشاكل لأن قواتها على الحدود نسبيا ضعيفة، وهم بحاجة إلى التدريب والتجهيزات. ومعظم الحدود مرسمة بدعامات خشبية وسواتر ترابية. في الوقت نفسه، هم يشعرون أن سوريا تغض النظر بتعمد عن العديد من العمليات، وعدد كبير من المتطوعين الإسلاميين المتطرفين يعبرون الحدود .

سماسرة التهريب ينتفعون بمبالغ مالية غير معلومة المقدار من جراء التهريب عبر الحدود. ولأن المنظومة المالية الرسمية ما زالت في مرحلة النضوج، ولأن التهريب عبر الحدود يتيح الانتقال السهل للأموال، التي تحمل عبر الحدود بواسطة اشخاص، فإن هذا ما يجعلها طريقة فعالة ومفضلة لتمويل عمليات التمرد عبر الحدود .

هناك جانب يشكل قلقا بالنسبة لسوريا، بحسب التوصيف الذي وضعه "دانيال ل. كلاسر". فعبر برامج العقوبات، استهدفت وزارة المالية الامريكية عددا من الافراد السوريين، وعدد الاشخاص المعنويين (كيانات ذات شخصية معنوية مثل شركات ومؤسسات)، والرسميين وأدخلتهم في نطاق العقوبات، وذلك تحت ذريعة إخفاء أصول مالية للنظام العراقي السابق، والتدخل في الشؤون اللبنانية، وعدم السيطرة بشكل ملائم على عمليات تهريب الأموال عبر الحدود، والفشل في تطبيق سياسة تبيض الأموال وعدم السيطرة على تمويل الإرهاب .

بعض المحللين يرجحون بأن نظام دمشق من الممكن أن يعدّ التمرد في العراق وسيلة ليصدر من خلالهم المتطرفين الإسلاميين، الذين يستهدفون نظام الأسد العلماني المسيطر عليه من قبل الأقلية العلوية). بكل الأحوال، مثل هذه الرؤية –كما يقول المحللون- تنم عن قصر نظر شديد، لأنه من المحتمل جدا أن يرجع المتطرفون من العراق بالطريقة نفسها، التي أتوا منها، ويعبروا عودا الى سوريا، حاملين معهم خبرة عملية في حرب العصابات، بالطريقة نفسها التي عاد بها "المجاهدون"، الذين شاركوا في حرب أفغانستان الى مواطنهم الاصلية .

مقاتلون مثل هؤلاء مدربون، واجهوا المصاعب، من الممكن أن يشكلوا تهديدا جديّا للنظام الحاكم. ويمثل أحد المعلقين الصورة بالقول :"هم) المقاتلون وسوريا) ينامون ربما في السرير نفسه ليحاربوا الأميركيين، ولكن ما هو مهم بالنسبة للقاعدة أنهم تمكنوا من الدخول إلى غرفة النوم(سوريا) وهم مطمئنون بأنه قد أصبح لهم موطئ قدم هناك ."

بالفعل مثل وجهات النظر هذه دعمتها دراسات منهجية من قبل وكالة الاستخبارات ووزارة الخارجية الامريكية، كانت قد قدمت في صيف العام 2005 .وفي حين تلتمس الدراسات إجراء مقارنة حول عودة "المجاهدين" من أفغانستان بأولئك المحاربين في العراق، فإن المحللين يشبهون مسألة عودة المقاتلين المدربين، والذين اكتسبوا خبرة عملية، الى بلادهم الاصلية أو الى بلد ثالث بـ"الجرح الذي ينز دما قطرة فقطرة" أو "الإرهاب المتنقل المنتشر". فهناك دول اخرى مثل سوريا سوف تكون مهددة من قبل هؤلاء المحاربين العائدين بمهارات حربية عالية ومتعددة. وأشار متحدث باسم المارينز إلى أنه يكفي في هذا تقنية استعمال متفجرات يدوية الصنع التي تم نقلها من العراق الى أرض معركة أخرى مثل افغانستان .

على كل، الخبراء أشاروا إلى حقيقة مفادها أنه بينما جذبت الحرب الأفغانية الالاف من المقاتلين الأجانب، فان العراق لما يصل بعد إلى هذا المستوى، هذا يعني أن العدد المحتمل للمحاربين العائدين سوف سيكون أقل .

وزير الداخلية السعودي الأمير "نايف" ردد خلاصة ما قدمته المخابرات المركزية ودراسات الخارجية الأميركية، مشيرا إلى أن العديد من الإرهابيين الناشطين في السعودية منذ أيار العام 2003 الى التاريخ الحالي، كانوا اما محاربين قدامى ضمن الصراع السوفيتي في أفغانستان، أو كانوا يُدربون في مخيمات كانت تنشط الى الوقت، الذي قضت "عملية الحرية المنشودة" على تلك المخيمات .

" نايف" ومسؤولون سعوديون أخرون يعتقدون بأن السعوديين العائدون من الصراع في العراق سوف يكون لديهم مهارات أكثر من تلك، التي أظهرها المحاربون القدامى، الذين كانوا في أفغانستان. وقال نايف:" نحن نتوقع الأسوأ من قِبَل هؤلاء، الذين ذهبوا إلى العراق. وسوف نكون جاهزين لهم ."

في خطاب له، في مجلس الأمن للأمم المتحدة في أيار2005 ، وزير الخارجية العراقي "هوشار زيباري" طلب بأن تقوم الدول المجاورة بالمزيد من الجهود لمنع الإرهابيين من العبور إلى العراق. وتحدث عن سوريا بشكل جلي في خطابه، إذ اعترف بالجهود التي تقوم بها الحكومة، لكنه ناشد النظام بان يقوم بجهود أعظم. وتابع زيباري: "نحن علمنا مؤخرا بأن سوريا قد أوقفت أكثر من ألف محارب أجنبي دخلوا إلى العراق عبر سوريا. نحن نرحب بهذا العمل، لكن هذا يؤكد نظرتنا القديمة، بأن سوريا كانت ولا تزال واحد من المسالك الرئيسية لعبور الإرهابيين الأجانب ولبقايا النظام السابق .

ووفقا لتقارير مسؤول عراقي آخر أته تم تسليم السوريين قائمة تضم أسماء وعنوانين وقواعد أساسية حول خطط الهجوم في العراق لأفراد يعيشون في دمشق. ووفقا للمسؤول العراقي، السوريون تجاهلوا اللائحة .

أحد المسؤولين الكبار في المخابرات الأميركية، ردد ما أدلى به وزير الخارجية، مصرحا بالقول إنه "لا مجال للشك بأن الاراضي السورية تلعب دورا هاما في كيفية التسلل من الخارج الى داخل العراق. المشكلة هي مع النظام، وهي خليط من الرغبة، رغبة النظام في السماح للمتمردين بالعبور، والقابلية المعني بها قدرته في السيطرة على الحدود .

في حزيران العام 2006، أسقطت مروحية أباتشي أي اش-64 بواسطة صاروخ أرض-جو أطلقه مجموعة من المتمردين بقيادة "أبو أيمن". وأوردت التقارير بأن المجموعة مرتبطة بالمخابرات السورية كما أن تشكيلتها مصنفة – على الاقل جزئيا من قبل محاربين سوريين. وعلى الرغم أنه من غير المعلوم إذا ما كانت منصة صاروخ السام مثبتة في سوريا أو في العراق، فان المخابرات الامريكية قد أشارت، قبل سنوات من" عمليات تحرير العراق"، إلى أن سوريا أصبحت نقطة دخول لتجهيزات عسكرية قادمة من أوربا الشرقية، مثل الأسلحة المضادة للطائرات وصواريخ أرض-جو، متخذة منها طريقا إلى العراق .

واشارت مقالة في "الواشنطن بوست" في بداية صيف 2005 الى مقابلة مع متمرد مزعوم متعاطف ومنظم من قبل سوريا. الرجل، ويدعى أبو إبراهيم، أدلى بعدة ادعاءات عن التمرد وعلاقته بسوريا. هو لقب سوريا بـ" المحور" لتنظيم المتمردين، وادعى بأنه عندما ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة السورية في نهاية العام 2004، تم احتجاز رجال مثله من قبل عملاء سوريين ليطلق سراحهم بعد ذلك بعدة أيام .

هو اعترف بصراحة بعبور الرجال والأسلحة والمال إلى العراق، كما اعترف بأنه اشترك في معركة واحدة، وصرح أنه وبشكل روتيني كان عملاء سوريين يتعقبونه، ولكنهم لم يكونوا يتدخلون بنشاطاته. إبراهيم صرح بأن في الأيام الأولى للحرب، سمح حراس الحدود السوريين لحافلات محملة باشخاص في طريقهم ليكونوا متمردين. هو ادعى ايضا بأنه قد رأى أعدادا مرتفعة من السعوديين يقدمون إلى سوريا كي ينقلوا إلى العراق للانضمام إلى حركة التمرد. على نحو مزعوم، "إبراهيم" وأخرون كانوا قد شجعوا من قبل عالم دين متطرف يدعى "أبو قعقاء". وعندما سئل شيخ لماذا الحكومة السورية لم تعتقلهم بسبب نشاطاتهم "هو سوف يخبرنا لأننا لا نقول أي شيء ضد الحكومة. لأننا نركز معا على العدو المشترك، أمريكا وإسرائيل، وأن الملتحين والعسكرين الان معا في خندق واحد ."

وبالرغم من عدم إمكانية التحقق من ادعاءات "ابراهيم"، ولكن تصريحاته لا يبدو أنها تخالف بشكل كبير التصريحات العامة والتقارير للأجهزة العسكرية والمخابرات الامريكية .

وزير الداخلية العراقي" بيان جبر" كرر ما قاله رئيس الوزراء حول دعوة دول الجوار في تموز العام 2005. "جبر" التقى مع وزراء الداخلية لكل من سوريا والأردن والكويت وايران ومصر والعربية السعودية في استنطبول، وكرر بأن الحكومة العراقية تريد من الدول المجاورة أن تفعل المزيد من أجل وضع حد لتدفق الأسلحة والمتمردين إلى العراق .

الوزراء أصدروا وثيقة أدانوا فيها قتل السفير المصري، وتعهدوا بموجبها منع الإرهابيين من استخدام أراضيهم قواعد (منطلقا لعملياتهم) ومن انشاء مراكز تجنيد للإرهاب. ودعوا إلى تبادل سريع في المعلومات حول المشتبه بهم من الارهابيين وتحركاتهم. "جبر" علق قبل لقائه الوزراء مصرحا بالقول:" سوف أقول في خطابي بوضوح إلى البلدان - دون ذكر أسمائهم فهم يعرفون أنفسهم- التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر المتمردين. سوف أتكلم إلى هذه البلدان لتتوقف عن هذه النشاطات ولقطع أذرعة هؤلاء الإرهابيين .

وفي تموز 2005، وزارة المالية الأميركية أعلنت بأن المعلومات، التي حصلوا عليها من صدام حسين وأخيه غير الشقيق ومستشاره السابق سبعاوي إبراهيم الحسن التكريتي (الذي أسر أثناء غارة على بلدة تكريت قبل أربعة أشهر(، أشارت إلى أن الأسرة التكريتية مسؤولة عن الدعم المالي والأسلحة ومواد متفجرة وأشكال أخرى من الدعم للمتمردين

في العراق من قواعد في سوريا. باختصار بعد ذلك، وزارة المالية الأميركية أعلنت بأنها كانت قد حجزت أموال ستة من أولاد أخ صدام، أبناء التكريتي .

"ستواريت ليفي"، مساعد وزير المالية لشؤون المخابرات المالية والإرهاب، صرح بأن "هذا العمل استهدف المال المتدفق من عناصر تابعة للنظام السابق تدعم بفاعلية الهجمات ضد قوات التحالف والشعب العراقي". مساعد وزير المالية" دانير غلاسر" جزم بأن تهريب المال عبر السماسرة في المنطقة، وخصوصا عبر سوريا، كانت الطريقة الاولى والاساسية لتمويل المتمردين. وتابع يقول: بأن مبالغ كبيرة يملكها مسؤولون عراقيون سابقون، هم الآن في سوريا، أو يدارون من قبل سوريا، هم مسوؤلون عن عمليات التمويل هذه .

وهناك تقارير متضاربة حول الحد، الذي تمثله الروابط المالية بين سوريا والمتمردين في العراق ومستوى مشاركة الحكومة السورية. مسؤول عراقي ادعى بأن سوريا وافقت على تحويل ثلاثة بليون دولار من أموال صدام حسين أو من أموال داعيمه .

الرئيس الأسد على كل حال، يقلل من هذا الرقم إلى مائتي مليون. في العام 2004، الولايات المتحدة جزمت بأن الدولة تسيطر على البنك التجاري السوري التابع للدولة، حيث كان يبيض الأموال لصالح المجموعات المتمردة في العراق . تقرير أخر أشار إلى جهود لمنع تدفق الاموال من سوريا إلى العراق، إذ إنها فقط استطاعت أن تضبط بليون (مليار) واحد، وأن هناك أكثر من ذلك بكثير استطاع أن يفلت من الضبط .

عدد من أبناء عائلة التكريتي نشطوا بشكل خاص في مد المتمردين بالأموال. وقد تم القبض على أحد الأبناء ويدعى "أيمن السبعاوي"، في تكريت في شهر أيار. في أواخر شهر أيلول أعلنت مصادر عراقية أنه قد حُكم بالسجن مدى الحياة لدوره في تأمين الأموال وللمتمردين العراقيين، ولصناعة القنابل. وقد شكل الموضوع مفاجاة بالنسبة للعديد، وخاصة وان السلطات العراقية التي لم تعلن رسميا عن بدء المحاكمة أو عن حكم المحلفين لواحد من أفراد عائلة صدام حسين .

"طارق خلف مزعل" مقاتل عراقي، القي القبض عليه إلى جانب "السبعاوي"، وحوكم بالسجن ست سنوات لدوره. وزعم بأن السبعاوي اعترف بجرائم أخرى خلال احتجازه لذلك قُرر أن يمثل مرة أخرى للمحاكمة في تشرين الثاني .

ابنٌ ثانٍ يدعى "ياسر سبعاوي إبراهيم"، اعتقلته قوات الأمن العراقي في بغداد في التاسع عشر من تشرين الأول العام 2005. وبحركة إلتوائية مفاجأة كانت دمشق قد أخرجت "السبعاوي" خارج أراضيها قبل عدة أيام من اعتقاله .وبالرغم من أن السلطات السورية لم تسلم "السبعاوي" إلى السلطات العراقية، فهي وبدون إبطاء أبلغت السلطات الأميركية عن وجوده في بغداد. المسؤولون الأميركيون مرروا المعلومة إلى وزارة الدفاع العراقية، التي شنت بواسطة قوات الأمن التابعة لها غارة على شقة السبعاوي .

"ياسر"، الذي يعتقد أنه العضو الثاني في القيادة العراقية للمتمردين بعد يوسف الأحمد، اتهم باستعمال أموال حزب البعث في سوريا والأردن واليمن لدعم المتمردين في العراق. ابن ثالث، ويدعى "عمر"، اشتبه به أنه خلف عدة هجمات ضد قوات الولايات المتحدة في الموصل .

وبالرغم من دور دمشق في إلقاء القبض على ياسر(وينظر الى تلك الخطوة على أنها بادرة حسن نية باتجاه واشنطن خلال وقت العلاقات فيه بين البلدين متأزمة)، فان عدد من قادة حزب البعث السابقين، من ضمنهم الأحمد، يعتقد أنه ما زال في سوريا. لكن اعتقال ابن اخ اخر للدكتاتور العراقي السابق، يؤكد قوة الروابط بين أعضاء عائلة هذا الرئيس والمتمردين العراقيين .

مسؤول أميركي علق بالقول إنه، في صيف 2005 بعض رجال المخابرات بينوا بأن سوريا كانت تجهز المتطوعين بالأسلحة والمال، وحتى ربما كانت تومن ثكنات لاقامة المتطوعين، الذين كانوا يأتون من اليمن والمغرب والسعودية

وبلدان أخرى. علاوة على ذلك، المخابرات أكدت أن المنطقة المؤقتة، التي كان يمكث فيها المقاتلون ريثما يعبرون الحدود الى العراق، أصبحت أكثر تعقيدا .

سلسلة من المقابلات أجرتها مجلة "الفايننشال تايمز" في صيف العام 2005، مع من يفترض بهم أن يكونوا مقاتلين وعائلاتهم، أظهرت إلى أي مدى كانت سوريا عاملا مساعدا للتمرد. أم أحد المقاتلين صرحت بالقول: "أنت تذهب إلى المسجد لإجراء إتصال أولي، ومن ثم ترسل إلى بيت سري، ومن هناك إلى تدريب مكثف داخل سوريا". المقاتلون الذين أجريت معهم المقابلات ادعوا بأنهم تدربوا في أراضٍ سورية نائية قرب الحدود العراقية. وتركزت التدريبات حول كيفية استخدام الكلاشنكوف وال"ر.بي.جي." والتفجير عن بعد. المقاتلون ادعوا بأن بعض الهجمات كان يتم التخطيط لها من الاراضي السورية .

وصرح كل من رئيس الوزراء العراقي "إبراهيم الجعفري "ووزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" في منتصف العام 2005، بشعورهم بأن سوريا مستمرة في السماح لعناصر من العراقيين البعثيين والمتطرفين الإسلاميين للعمل داخل سوريا ولعبور الحدود السورية– العراقية .

في صيف 2005 قدر الجنرال الأميركي "جون فينس" عدد المتسللين عبر الحدود من سوريا الى العراق بنحو 150 مقاتلا شهرياً. ولأن العراق لديه عدد قليل من المخافر الحدودية نسبيا، والعديد من المخافر المعزولة قد تمت مهاجمتها وبعضها مدمر أو مهجور، فان مسالة التسلل عبر الحدود تمثل مشكلة قائمة للعراق ولقوات الائتلاف .

هناك جهد حثيث لإعادة بناء المخافر وتقوية القوات الحدودية العراقية، ولكن التقدم مازال محدودا، بالإضافة الى أن معنويات والفعالية لهذه القوات الحدودية بشكل عام ما تزال ضعيفة .

تحذيرات واشنطن إلى دمشق حول أمن الحدود اشتدت في خريف .2005 في السابع من تشرين الاول الرئيس السوري "بشار الأسد" قال في مقابلة، أجرتها معه جريدة الحياة (الاصدار العربي): "هم (الامريكيون) ليس لديهم دوريات على الحدود .ولا وجود لاي أميركي او عراقي من جهتهم من الحدود .. نحن لا نستطيع حماية الحدود من جانب واحد ."

تعليق "الأسد" أتى بعد يوم واحد من تكرار كل من الرئيس" بوش" ورئيس الوزراء "بلير" تحذيراتهم بخصوص التدخل الإيراني والسوري في الشؤون العراقية. كلا البلدين اتهما إيران وسوريا بتأمين الملجأ للمتطرفين الإسلاميين .

ورأى ايضا مسؤول أميركي كبير بأن الحرب من الممكن أن تمتد الى ما وراء الحدود العراقية، مصرحا لمجلة "الفايننشال تايمز" بالقول: "نحن قلقون من أن سوريا تسمح لاراضيها بأن تكون جزءا من ساحة القتال في العراق. إنه الخيار، الذي اتخذه السوريون، ونحن نعتقد بأنه خيار غير حكيم ".

في مقابلته مع جريدة الحياة، "الأسد" قال بأن غياب الأمن على طول الحدود أضر بسوريا، مؤكدا على أن: "السيطرة على الحدود يساعد سوريا لأن الفوضى في العراق تؤثر علينا". الأسد قال بأن بلاده قد اعتقلت أكثر من 1.300 متسللا من ذلك البلد منذ بداية الحرب .

في اليوم التالي، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية" ديفيد وولش" رد على تصريحات الاسد بالقول إن: "الولايات المتحدة كانت تطلب من الحكومة السورية عدم التدخل في مثل هذه الأمور". وتابع وولش قائلا بأن: "هذا يبين أنهم لا يصغون، وعلى ما يبدو أن هذا السلوك لن يتغير ."

وهذا التراشق الخطابي لن يمنع بكل حال شركة الخطوط الجوية السورية من اطلاق رحلاتها الجوية في مرحلة ما بعد صدام ما بين دمشق وبغداد في 11 أكتوبر/تشرين الأول. وهذا كان الطيران الأول المنظم ما بين العاصمتين بعد قطيعة بلغت ربع قرن .

في الثاني عشر من أيلول العام 2005، وزارة الخارجية الأميركية أصدرت مذكرة تقول فيها إن سفير الولايات المتحدة في العراق "زلماي خليل زاده" قال بأن سوريا كانت "المنتهك الأول" في الشرق الاوسط، التي تعمل على تعويق النجاح في العراق. "خليل زاده" قال بأن سوريا كانت تسمح على نحو متعمد للإرهابيين باستخدام أراضيها لإجراء التدريبات وتأذن لهم بالعبور من خلال حدودها إلى العراق لقتل العراقيين .

وهذا أتبع بإعلان في العاشر من أيلول 2005 من قبل وزير الداخلية العراقي "بيان جبر" بأن العراق سوف يقفل حدوده مع سوريا عند نقطة العبور" ربيعة" القريبة من مدينة الموصل بدءا من اليوم التالي .

منطقة الحدود حول "حُصيبة" (قصيبة) في العراق هي منذ مدة طويلة مركز رئيسي لعمليات التهريب ونشاطات إجرامية. قبيلتان مسلمتان في المنطقة – المحالوبية والسلمانية- تسيطران منذ أمد بعيد على التجارة غير القانونية عبر الحدود، ويبدو أنهما تسمحان بنشاطات التمرد على الاقل في ظل التسامح السوري .الحكومة العراقية أيضاً أثبتت عدم قدرتها على ظبط المنطقة. وحدة مؤلفة من 400 رجل عراقي أرسلت لإحكام السيطرة على الـ"حصيبة" في آذار العام 2000، فأخفقت عملياً وأُجبروا على الاختباء في منشاة للفوسفات .

الطريق المحاذية للفرات من "هيت" و"حديثة" إلى "عبادي "و"القائم" وكربلاء وقصيبة، و"أبو كمال" في سورية أصبحت ملاذا جزئيا لقوات التمرد وقناة للدعم الآت من سوريا للمتطوعين. وفي ربيع العام 2005، أصبحت هذه المناطق بشكل جدي مركزا لبعض المتمردين، الذين هربوا من القتال، الذي خاضتة قوات مشاة البحرية الامريكية (المارينز) في "الفلوجة" و"الرمادي"، حيث شنت هذه القوات أكبر هجوم ضد قوات التمرد انطلاقا من الفلوجة. بعض الأحيان تُواجه القوات الامريكية بمقاومة عنيفة من المجموعات السنية المتمردة والسنية المتطرفة على حد سواء، انطلاقا من تلك المواقع على طول خط الفرات .

في الوقت نفسه، المتمردون ليسوا بحاجة إلى شحنات كبيرة من الأسلحة، عمليا أي شخص يستطيع التحرك (الى الدخل والخارج) ينقل معه المال والتجهيزات الضرورية الصغيرة. والمتطوعون للقتال يستطيعون ببساطة الدخول على أنهم زوار عاديون بدون معدات .

مسؤولون من وحدة "حماية الجمارك والحدود الامريكية "يعملون على تدريب نظرائهم العراقيين حيث حققوا نجاحا معقولا وتمكنوا من إعاقة حركة من يحاول الانظمام الى حركة التمرد ومن يزودهم بالاسلحة. فريق آخر من الرسميين وعملاء الحدود من وحدة "حماية الجمارك والحدود الامريكية" تم نشرهم في العراق في 1 شباط العام 2005 للمساعدة بشكل أكبر في تدريب العراقيين .

هذا قد يساعد، لكن قوات حماية الحدود العراقية معظم وحداتها غير فعالة. الكثير من مواقعها الجديدة مهجورة، ووحدات أخرى لا تزال تظهر فعاليتها بالحدود الدنيا. ولكن حتى لو كانت قوات الحدود العراقية جاهزة والدول المجاورة تساعد بفاعلية على حماية الحدود، فان أمن الحدود سوف يظل مشكلة .

فيما يلي سنورد تفسيرا لهذه المشكلة العامة بالنسبة للعراق وجيرانه. فطول حدود العراق تصل إلى 3650 كيلومترا. حدوده مع إيران تصل إلى 1458 كيلومترا، ومع الأردن إلى 181 كلم، ومع الكويت 240 كلم، مع السعودية 814 كلم، مع سوريا 605 كلم، ومع تركيا 325 كلم. معظم هذه الحدود صحراء، وهي مقاطعات مهجورة، وفيها بؤر مائية سهلة الملاحة أو تخطي الجبال. وحتى الخط الساحلي البحري العراقي الصغير، والذي يبلغ 58 كلم، يقع في منطقة فيها حركة ملاحة مهمة للمراكب الصغيرة والسفن التجارية، وهذا يعني مشاكل أمنية .

ومن المهم أيضا ملاحظة أن سوريا تؤدي دورا من خلال تعاطيها مع بعض الشيعة العراقيين بالاضافة الى سنة العراق. وبينما هي تتسامح وتشجع عمليات حزب البعث العراقي السابق في سوريا وتُصدر المتطرفين الإسلاميين، هي أيضا تحافظ على روابط مع عناصر تابعة لمجموعات عراقية مدعومة من قبل إيران مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، و"الدعوة" و"تنظيم الدعوة العراقي"، الذي تبلور بشكل أولي خلال الحرب الإيرانية العراقية .

سوريا محكومة الان من قبل نظام علوي، وهو أقرب إلى الشيعة منه إلى السنة، وبينما تبدو أنها تدعم التمرد السني كزنه طريقة لإضعاف التهديد المحتمل من جراء الوجود الامريكي في سوريا، فهي أيضا، وعلى التوازي، تحافظ على الروابط مع تيارات شيعية .

مشكلة إيران :

الدور، الذي تؤديه إيران في التمرد العراقي، مثير للجدل بشكل عال. وباستعراض مصادر المعلومات الإيرانية، كشفت إحدى المقالات في مجلة" تايم ماكازيم" أن المجلس الأعلى للأمن القومي في ايران قرر في أيلول 2002، وذلك قبل الغزو الأميركي، أنه: "من الضروري تبني سياسة فعالة بغية درء الاخطار عن ايران، سواء القصيرة منها أو البعيدة المدى ."

إيران بالتأكيد لديها روابط فعالة مع عدة شخصيات شيعية سياسية رئيسية في العراق. من بين هؤلاء، عناصر رئيسية في الإئتلاف العراقي الشيعي الموحد، والذي أنبثق كأهم تحالف سياسي في انتخابات كانون الاول والثاني من العام 2004-2005. ويضم: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والدعوة وتنظيم الدعوة العراقي، وحرس الثورة والمخابرات الإيرانية، والجميع يعمل بفاعلية في جنوب العراق منذ بدايات الثمانينات كما في بقية المناطق. هم في الأغلب لديهم شبكة من العملاء النشطين في العراق حاليا. وهناك أيضا بعض الإشارات إلى أن حزب الله اللبناني قد أسس وجود له في العراق .

رئيس الوزراء علاوي عبر بشكل متكرر عن قلقه من النشاط الإيراني خلال عام 2004 وبداية العام 2005، كما فعل مسؤولون عراقيون آخرون في الحكومة العراقية المؤقتة، ممن يرون أن إيران تمثل تهديدا حالي ومباشر .

وزير الدفاع العراقي المؤقت "حازم شعلان" ادعى في تموز2004 ، بأن إيران لا تزال "عدو بلاده الأول" وذلك بتقديمها الدعم" للإرهاب وجلبها الأعداء إلى العراق.. إني أرى تدخلا إيرانيا واضحا في شؤون العراق.. التدخل الإيراني يريد القضاء على الديموقراطية." بعد أشهر قليلة أضاف "شعلانط – وهو شيعي علماني وواحد من اكثر المنتقدين لإيران في العراق- بأن الإيرانيين " يحاربوننا لأننا نريد أن نبني الحرية والديموقراطية، وهم يريدون أن يبنوا حكما إسلاميا دكتاتوريا، وان يحكم رجال الدين المعممين في العراق". شعلان أصدر مذكرة بهذه الأمور في 22 أيلول 2004 :

•التدخل الإيراني ودعمه للصدر يشكل تهديدا رئيسيا، اضافة الى أن بعض عمليات التسلل أخذت مكانها عبر الحدود السورية .

• إيران تقف خلف الصدر. هي تستخدم الزوار الايرانيين للعتبات المقدسة وترسل (معهم) الأسلحة والمال والمخدرات عبر الحدود .

•العراق يجب أن يمتلك قوات حرس حدود قوية، لأنه اذا كانت " الأبواب والنوافذ مشرعة لا يمكنك أبدا التخلص من الغبار مهما حاولت التنظيف ."

واشارت دراسة حول دور إيران في العراق، قامت بها" المجموعة الدولية للازمات"، أن أحد رجال الدين الإيرانيين والمقرب من آية الله السيستاني حذر في تشرين الثاني 2004 بأن :"سياسة ايران في العراق خاطئة مئة بالمئة .وهم في محاولتهم لإبقاء الأميركيين مشغولين قد زادوا من معاناة العراقيين العاديين.. نحن لا نسألهم مساعدة الأميركيين، ولكن ما يفعلونه ليس في مصلحة الشعب العراقي، الفعل الذي يقومون به يجعل الأمور أسوأ. نحن (الإيرانيون) فقدنا ثقة الشعب العراقي ."

قي الجهة المقابلة، ملك الأردن "عبد الله" لديه لائحة طويلة من الاتهامات بخصوص التدخل الإيراني في العراق. ومضى الى حد الاتهام بأنه، في المدة ما قبل الانتخابات العراقية، إيران كانت تحاول ترتيب الانتخابات العراقية بتزوير مليون وثيقة صوت مسجل. هو ما فتئ منذ ذلك الوقت يتكلم عن الخطر العراقي -السوري اللبناني الشيعي كقطب أو "هلال ."

في مقابلة استثنائية بثت على التلفزيون العراقي في 14 كانون الثاني 2005، "مؤيد الناصري" وهو قائد في جيش صدام حسين المسمى بـ"جيش محمد "ادعى بأن مجموعته كانت تتسلم بانتظام الأسلحة والمال من سوريا وإيران. "عدة تيارات من المقاومة كانت تتسلم الدعم من الدول المجاورة". وقال:" نحن نحصل على الدعم في المقام الأول من إيران ."

في بداية تشرين الأول 2005، القت الحكومة البريطانية اللائمة على إيران لمقتل ثمانية جنود بريطانيين في جنوب العراق. وبالرعم من أن المسوؤلين البريطانيين قدموا شكاوى إلى طهران بخصوص تهريب الأسلحة عبر منافذ الحدود الإيرانية العراقية في مطلع العام، إلا أنها كانت المرة الأولى التي تتهم فيها لندن طهران رسميا بالتسبب بموت مجموعة من قوات التحالف .

مسؤولون بريطانيون اتهموا حرس الثورة الإيراني بدعم المتمردين في العراق عن طريق تقديم تكنولوجيا متطورة، وتلك التكنولوجيا قادرة على خرق أقوى التحصينات. واتهموها أيضا بالمحاولة على زيادة عدم الاستقرار في البلد . وعلى غرار الاتهام البريطاني، وزير الدفاع "رامسفلد" صرح بأنه وجدت بعض الأسلحة في العراق وكان من الواضح تماما أنها قادمة من إيران .

بعد أسبوع، في 13 تشرين الأول، وزير الداخلية العراقي أعلن ان قوات الأمن العراقي ألقت القبض على عشرة إيرانيين متسللين يحاولون الدخول إلى البلاد بطريقة غير شرعية. وايضا ألقي القبض خلال غارة على ما مجموعه 88 مشتبها بكونه متمردا، من بينهم مواطن صومالي. قوات الامن العراقية أيضا استولت على عدد من الأسلحة وذخيرة حية مخبأة، في حادث مشابه في تموز 2005 حين تبادل حراس الحدود العراقية إطلاق النار مع مسلحين يعبرون من العراق إلى إيران. قوات الأمن العراقية أيضا كشفت مخبأ متفجرات وعدادات وكبسولات التفجير. مثل هذه الحوادث، بالإضافة إلى مزاعم بغداد وواشنطن المتزايدة بالتورط الإيراني، بينت بأن إيران انتقلت من امتلاكها القدرة على خلق العنف وعدم الاستقرار في العراق، الى الانخراط عمليا في دعمها الفعال للمتمردين .

ادعت بعض الصحف على أن تقارير استخباراتية منظمة أشارت الى أن رسميين في المخابرات البريطانية يشتبهون بأن متمردين تحت قيادة "مصطفى السبعاني" هم المسؤولين عن موت 11 جنديا بريطانيا، على الأقل، في جنوب العراق . تحقيقات أجرتها مجلة "التمايز مكازيم" -حول التورط الإيراني في العراق- عرفت" السبعاوي" بقائد التمرد في الجنوب. ونسبة إلى الجريدة، فان حرس الثورة الايراني له اليد الطولى في انشاء مجموعة "السبعاوي" وتزودها بالأسلحة والتدريب .

مسؤولون في المخابرات الأميركية أيضا يعتقدون أن مجموعة تقدر بنحو يقارب الـ300 مسلح، مسؤوله عن 37 قنبلة ضد مجموعات الولايات المتحدة، على الاقل، في العام 2005 فقط. رسميون بريطانيون اتهموا منظمة أخرى مدعومة من إيران تدعى بـ "المجاهدين للثورة الإسلامية في العراق" بالمسؤولية عن مقتل ستة من الشرطة العسكرية الملكية البريطانية في منطقة "المجر الكبير" في العام 2003 .

صحيفة الـ"لندن تايمز" صنفت في أيلول 2005، على الاقل، اثنتي عشر مجموعة إسلامية نشطة لديها روابط مع طهران. ثمانية منها تميزت بأن لديها تأثير مهم في مسالة عبور الحدود .

•فيلق بدر: ميليشيا شيعية مسلحة مؤلفة من 12.000 شخص، تم تدريبهم من قبل الحرس الثوري الإيراني، وتحمل مسؤولية عمليات القتل الحالية ضد المسلمين السنة. ومن المتصور أنها تسيطر على عدة مدن في جنوب العراق .

•حزب الدعوة الإسلامي: حزب شيعي لديه روابط قوية مع إيران. قائده "إبراهيم الجعفري" رئيس الوزراء الحالي، والذي تعهد بتحسين العلاقات بين الدولتين الجارتين .

•جيش المهدي: استلم أسلحة ومقاتلين من إيران خلال معركته ضد قوات الولايات المتحدة والبريطانيين العام الماضي. قائد قوات البصرة" أحمد الفرطوسي" اعتقل من قبل القوات البريطانية في منتصف أيلول 2005 .

•مجاهدو الثورة الإسلامية في العراق: ميليشيا مدعومة من قبل طهران وتُحمل مسؤولية قتل ستة جنود من جنود "الشرطة العسكرية الملكية البريطانية" في منطقة "مجر الكبير" في العام 2003 .

• ثار الله (ثأر الله): مجموعة إرهابية مدعومة إيرانياً، حملت مسؤولية قتل أعضاء سابقين في حزب البعث الحاكم، ولها دورها في السعي لفرض قانون إسلامي صارم .

•جماعة الفضلاء(مجموعة الفضلاء): مجموعة شبه عسكرية تفرض القوانين الإسلامية في مناطق الشيعة وتهاجم المحلات التي تبيع الخمور والموسيقى .

•الفضيلة (الأخلاق): حركة سياسية سرية تمول من قبل إيران، يعتقد أن لها أعضاء المحافظات الرسمية .

•القواعد الإسلامية(القواعد الإسلامية): حركة إسلامية مدعومة إيرانيا تلجأ للقوة لفرض القانون الإسلامي .

عدد من الخبراء يعتقد بأن الميليشيات المدعومة إيرانيا تمكنت من اختراق قوات الأمن العراقي. في أيلول 2005، مجلس الشورى للأمة العراقية" موفق الرباعي" اعترف بأن المتمردين تغلغلوا في قوات الشرطة العراقية، في عدة مناطق، لكنه رفض التكهن عن مدى هذا الاختراق .

بعض التقارير بينت أنه ما بين 70 الى 90 بالمئة من قوات الشرطة في البصرة اختُرقت من قبل فصائل دينية وسياسية. ويعتقد أن جيش المهدي بالخصوص لديه السيطرة الواقعية شبه الكاملة على الشرطة. لذلك فليس من المدهش أن الفساد والعنف في حالة تزايد في إطار هذة القوات .

فأكثر من 1.300 جريمة قتل تم تسجيلها في البصرة خلال أول تسعة أشهر من العام 2005. العديد من المعتدى عليهم زعموا أن الرجال كانوا يرتدون زي الشرطة. وسيطر "فليق بدر" - وهو المجموعة الثانية المدعومة ايرانيا- على الدوائر الرسمية للشؤون الداخلية في المدينة (البصرة) وذلك حتى الربيع 2005. ومدينة البصرة لا تعتبر معقلا لانصار الصدر .

هناك أيضا تقارير عن مجموعات مدعومة ايرانيا تمارس تأثيرا على الحياة اليومية للعراقيين. والحصول على وظيفة حكومية في البصرة، اليوم، هو بمثابة الامر المستحيل بدون كفالة واحدة من هذه المجموعات. الوظائف التعليمية في المدارس المحلية والجامعات تم ملأها بصورة مزايدة من قبل هؤلاء الذين يدينون بولاء إيديولوجي لإيران. البضائع الإيرانية تملأ الأسواق المحلية، والفارسية تكاد تصبح اللغة الثانية في المنطقة .

تواتر مثل هذه التقارير، في صيف وخريف 2005، قاد بعض المسؤولين البريطانيين والأميركيين للاستنتاج بأن إيران كانت تدعم التمرد في جنوب العراق. مستوى التأثير الإيراني الدقيق على المتمردين ما زال مجهولا على كل حال . ومعرفة ما اذا كان نظام طهران يشجع أو فقط يسمح بمهاجمة قوات التحالف المتمركزة في جنوب العراق ليس واضحا .

لا بد أنه ملاحظ بكل الأحوال، بأن إيران تكرر انكارها هذه التهم. وبعض الخبراء الأميركيين مهتمون أكثر بدور إيران الكامن، الذي يمكن أن تلعبه في أي صراع أهلي، أو عندما تسيطر الاغلبية السياسية الشيعية على الحكومة، فان ذلك سيكون بدعم ايراني مباشر للتمرد الشيعي .

والامر كما صرح الجنرال "جورج كايسي" قائلا:" أنا لا أرى تأثيرا إيرانيا كبيرا على الحكومة، التي سوف تنتخب في كانون الثاني (بشكل خاص). أنا أرى في إيران تهديدا للامن العراقي على المدى الطويل... تهديدا على المدى الطويل للاستقرار في العراق. وإذا نظرت إلى الجانب الآخر أعتقد بأن سوريا تشكل تهديدا على المدى القصير، بسبب الدعم، الذي يقدمونه للقادة البعثين، الذين ينشطون داخل وخارج العراق .

طبيعة التورط الإيراني في السياسة العراقية متعدد الأوجه. العديد من المجموعات العراقية، التي كانت مبعدة وعناصر المليشيات، الذين كانوا يعيشون في إيران قبل سقوط صدام حسين، ليسوا أبدا ممتنين لإيران خلال مرحلة إبعادهم، كما أنهم ليسوا تابعين لايران الان. لكن آية الله السيستاني، وهو على رأس أعلى قيادة شيعية دينية – لديه تأثير، وكذلك هو الحال فعليا لدى كل رجال الدين العراقيين ما عدا الصدر- هو من المعارضين (الاكثر هدوءا) لفكرة بأن يؤدي رجال الدين دورا مباشرا في السياسة .

وعلاوة على ذلك، آية الله العظمى السيستاني بما يمثل ولاية الفقيه أو القيادة الدينية العليا هو مثل الخميني الإيراني. الأحزاب الشيعية الأساسية، التي عملت في إيران، قبل سقوط صدام كانت مؤيدة لفكرة ولاية الفقيه عندما كانوا يعتمدون على إيران. ولكن عندما أصبحوا في موقع يملي عليهم أن لا تكون العراق دولة ثيوقراطية (دولة تحكمها النظريات الدينية أو غير ديني)، تحرروا من سيطرة) فكرة) ولاية الفقيه. لكن الأهداف الإيرانية في العراق ليست محصورة في تحقيق حكم ديني ثيوقراطي ديني مماثل لحكمها فحسب، بل لتثبت قواعد حكومة شيعية في بغداد تكون صديقة لطهران .

التحليل، الذي أصدرته "المجموعة العالمية للازمات"، وتحليلات كثيرة من قبل العديد من الخبراء داخل وخارج العراق أجريت معهم مقابلات حول إصدار هذا التقرير خلال شهر حزيران من العام 2005، لا يؤيدون فكرة وجود أي جهد إيراني أساسي سعيا وراء انعدام الاستقرار في العراق أو السيطرة عليه. على أي حال، يبقى من الصعب تجاهل الشكوك، التي تحيط بدور ايران حاضرا ومستقبلا. لا يبدو أن إيران تسمح بوجود "القاعدة" على أراضيها أو على الأقل بالتنقل عبرها، أو اعتبارها وسيلة لممارسة ضغوط على الولايات المتحدة، فضلا عن عداء هذه المنظمة للشيعة . وإيران، التي كانت فعالة في الماضي بدعمها مجموعات مثل "الانصار"، هي الآن تغض الطرف وتسمح بالتسلل عبر الحدود في المنطقة الكردية .

في تموز 2005، رسميون في المخابرات الكردية أكدوا على أن "الأنصار" كان متمركزا في المقام الأول في إيران، وأن الهجمات في المنطقة الكردية لا يمكن أن تحصل إلا إذ كانت مدعومة. ووفقا لتقرير عراقي- كردي، المدينتان الـ"محابد" و"زاكز" الإيرانيتان هي المركز، حيث يتم تجنيد "الآنصار" بين المتطوعين الأكراد الإيرانيين. ادعاء مثل هذا لا يمكن التحقق منه بشكل مستقل .

إيران لم ولن تكون سلبية في التعاطي مع العراق. على سبيل المثال، فقد أرسلت "كمال خرازي"، وهو مسؤول رسمي رفيع المستوى، إلى العراق في 17 أيار 2005، وذلك بعد ثمانية وأربعين ساعة فقط من مغادرة وزيرة الخارجية الأميركية "كوندليزا رايس" البلاد. "خرازي" التقى رئيس الوزراء "الجعفري" ووزير الخارجية "هوشيار زيباري". هو أيضا التقى بمسؤولين رفيعي المستوى وأعضاء فاعلين في الاحزب الشيعية، وزيارته كانت بالحد الادنى بمثابة اظهار للتأثير الايراني لعراق محكوم من قبل الغلبية الشيعية. وعلى الرغم من ذلك، فان بعض الاحزاب الشيعية المهمة مثل "الدعوة" ليسوا داعمين بشكل قوي لايران. "خرازي" أيضا بعث برسالة قوية خلال مؤتمره الصحفي، عندما قال:"الطرف، الذي سوف يترك العراق، هو الولايات المتحدة لأنها سوف تنسحب في أخر الامر... ولكن الطرف، الذي سوف يتعايش مع العراقيين، هو إيران بحكم الجوار ."

في صيف 2005، وزيرا الدفاع العراقي والإيراني "سعدون دوليمي" والاميرال "علي شمخاني" التقيا وتوصلا إلى اتفاق عسكري من خمسة بنود. على كل حال" اسفر اللقاء عن تصريحات متباينة حول ما تم الإتفاق عليه. الوزير الإيراني" شيخاني" أكد بأن ايران سوف تقوم بتدريب عدد من القوات العراقية كونه جزءا من الاتفاق، بينما نظيره "الدوليمي" صرح بأن الحكومة العراقية مكتفية بجهود قوات التحالف، وإيران سوف لن تدرب القوات العراقية. إيران، على أي حال سوف تقدم بليونا واحدا، والتي سوف تصرف بشكل مساعدات في اعادة اعمار العراق. "الدوليمي" اذعن بأن بعضا من المبلغ سوف يذهب إلى وزارة الدفاع .

في خريف العام 2005، عُقدت عدة اجتماعات ذات مستوى رفيع بين رسميين عراقيين وإيرانيين. وزير الخارجية العراقي "أحمد الشلبي" اجتمع بمسؤولين ايرانيين في طهران، قبل بضعة أيام من سفره الى الولايات المتحدة ولقاءه وزيرة الخارجية الامريكية "كونداليزا رايس". التوقيت تم النظر اليه من قبل الكثيرين بعين الارتياب، في ضوء اتهامات من قبل رسميين أمريكيين في أيار 2004، بأن "الشلبي "أعطى إيران معلومات منظمة .

في منتصف شهر تشرين الثاني، مستشار الامن القومي العراقي "موفق الربيعي" سافر الى طهران، وأثناء تواجده هناك وقع مذكرة تفاهم مع الحكومة الايرانية بموجبها تعهدت كلا الحكومتين بالتعاون في الامور الاستخباراتية المشتركة، ومحاربة الارهاب وتسلل أعضاء من القاعدة عبر الحدود. الاتفاق فاجأ الولايات المتحدة: السفير الامريكي في العراق "زلماي خليل زادة" صرح للصحفيين أنه تم إعلامه بالاتفاق بعد توقيعه .

الرئيس العراقي "جلال طالباني" سافر الى ايران، في نهاية شهر تشرين الثاني، في أول زيارة لرئيس عراقي منذ حوالي اربعة عقود. "طالباني "أمضى ثلاثة أيام في طهران والتقى بالرئيس الايراني "محمد احمدي نجاد" والقائد الاعلى اية اللة "علي الخامنائي ."

رُبيعي، الذي كان مرافقا للطالباني، أخبر الصحفيين أنه طالب ايران باستعمال نفوذها مع دمشق لتأمين التعاون السوري لاغلاق الحدود العراقية بوجه المتمردين.. وخلال الاجتماعات خامنائي أخبر طالباني أن القوات الاجنبية تتحمل مسؤولية العنف القائم، وطالب الرئيس العراقي بمطالبة قوات الاحتلال بالمغادرة: وقال" وجود القوات الاجنبية هي مصدر تخريب بالنسبة للعراقيين، وعلى الحكومة العراقية أن تطالب برحيلها، وذلك باقتراح جدول زمني (تتم بموجبه برمجة الانسحاب) ... الولايات المتحدة وبريطانيا في أخر الامر سوف تجبر على الرحيل وبعد تجربة مريرة ."

ووفقا لطالباني، خامنائي وعد بدعم جهود الرئيس العراقي لانهاء التمرد. خامنائي صرح لوكالة الانباء الايرانية (ايرنا) بالنسبة للملف العراقي بالقول " أمنكم هو أمننا، وايران تحترم الاستقلال والسيادة العراقية... نحن سوف نمدكم بالعون في تلك القضايا." ولكن خامنائي نفى أي مسؤولية (لايران) بالعنف الحاصل في البلد الجار، إذ قال: "ايران تعتبر الولايات المتحدة مسؤولة عن كل الجرائم والاعمال الارهابية في العراق، وعن كل المعاناة ومآسي الشعب العراقي ".

أخر زيارة عراقية رفيعة المستوى الى طهران كانت في تاريخ 27 تشرين الثاني من قبل نائب الرئيس "عادل عبد المهدي". "عبد المهدي" التقى بنظيره الايراني نائب الرئيس للشؤون الاجرائية (التنفيذية) "علي سعيدلو"، وذلك لمناقشة تطبيق الاتفاقية، التي تم التوصل اليها في بداية الشهر. هذه الزيارات كانت مؤشرا على تطور العلاقات بين البلدين في نهاية العام 2005 .

إيران تواجه مازقا: فإنها من جهة تستفيد من الدعم الامريكي للعراق لمساعدته بالتعامل مع المتمردين ومنح مساعدات اقتصادية. وفي الوقت نفسه تخاف من الوجود الامريكي في العراق والمخاطر من أن تصبح محاصرة بسبب الوجود الامريكي في العراق وافغانستان والخليج .

المسؤولون الايرانيون هددوا بزعزعة استقرار العراق اذا استعملت الولايات المتحدة الضغط العسكري ضد ايران بسبب نشاطاتها في المجال النووي .إن أي انقسام في الحكومة العراقية من الممكن أن يوصل بعض الاطراف الشيعة للجوء بفاعلية الى ايران طلبا للدعم. والانقسامات في الحكومة الايرانية يخلق الخطر- القائم حاليا- في أن العناصر المتشددة ممكن أن تتدخل في العراق حتى اذا كانت حكومتها لا تدعم بشكل كامل مثل هذا الفعل. هذا كله احتمالات لمخاطر أكثر من كونها حقائق واقعية .

مشكلة تركيا :

القضية الكردية، في شمال العراق، تسبب مشكلتين كبيرتين بالنسبة الى تركيا .

أولا: أنقرة قلقة من نشاط المجموعات الانفصالية، في شمال العراق، والتي تهدف بشكل رئيسي بدولة كردستان مستقلة في جوار تركيا .

وتركيا منهمكة دبلوماسيا، وبثقل مع كل من ادارتي الولايات المتحدة والعراق، للانقضاض على المنظمات والعناصر الكردية المتمردة، التي تهاجم المناطق التركية. هذا القلق المستديم هو السبب الرئيسي لوجود الاستخبارات التركية والوحدات العسكرية التركية في شمال العراق منذ بدء "عمليات الخليج ."

في صيف 2005، شن المتمردون، التابعين لحزب العمال الكردستاني(PKK) ، سلسلة من الهجمات على القوات التركية. وزُعم أنها من قواعد موجودة في شمال العراق. وفي غضون شهرين، قتل أكثر من 50 شخصا من قوات الامن الكردي في هجمات، غالبا بشكل قنابل مصنوعة محليا - وهي نوع من الاسلحة المستعملة بشكل واسع من قبل المتمردين في العراق .

في تموز 2005، هدد رئيس الوزراء التركي بالقيام بعملية عبر الحدود ضد المتمردين اذا لم تتوقف الهجمات، بالرغم من أن مثل هذه العملية تعتبر بشكل عام بأنها اسفزازية الى ابعد الحدود وقد تعد غير شرعية ايضا. على كلٍ، اعلن "رجب طيب اردوغان" أنه "هناك اشياء محددة قد سمح بها القانون الدولي. وعند الضرورة يمكن القيام بعملية عبر الحدود. آمل ان لا تنشا مثل هذه الحاجة ."

ربما كان الامر، الذي اثار المناقشة حول عملية عبر الحدود، التقارير المتعارضة، التي تحدثت عن أن الولايات المتحدة -التي تعد حزب العمل الكردستاني منظمة ارهابية- أعطت أوامر للعسكر بالقبض على قادة المنظمة. عدد من العسكريين الاتراك ادعوا ان الولايات المتحدة وافقت على القبض على القادة، في حين أن المتحدث العسكري الامريكي كان لا يعلم بمثل هذا الاتفاق .

الموقف الرسمي الامريكي بدا وكأن الولايات المتحدة تعارض أي عملية عبر الحدود وتعدها انتهاكا للسيادة. ومن الممكن أن تؤدي الى مزيد من العنف ما بين الاكراد والمجموعات المختلفة الاخرى، التي تعارض إعطائهم الاستقلال أو الحكم الذاتي. اكثر من ذلك، الولايات المتحدة أوضحت ان أي قرار بشأن حزب العمل الكردستاني يجب أن يكون مركزه الحكومة العراقية .

رئيس الاركان الامريكي للقوات المشتركة الجنرال" ريتشارد مايرز" صرح بالقول " أنا اعتقد أن الفرق الان انهم> أي الاتراك <يتعاملون مع حكومة عراقية ذات سيادة، والكثير من هذه النقاشات يجب أن تجري بين تركيا والعراق، وليس بين تركيا والولايات المتحدة ."

ثانيا: تركيا تعارض دوما وبثبات حكم ذاتي قوي للمنطقة الكردية داخل العراق، انطلاقا من مخاوف من أن ذلك من الممكن أن يخلق عدم اسقرار ويبث روح الاستقلال بين السكان الاكراد الاتراك .

ولأن المنطقة التركية، المسكونة من قبل الاكراد غنية بالموارد المائية، مع وجود استثمار ضخم لتلك الموارد (مشروع الري الهائل شمال شرق الاناضول الذي يُستثمر لاكثر من اربعة عقود)، لذلك فان مسالة الحكم الذاتي الكردستاني ضمن تركيا هو أمر غير قابل للنقاش بالنسبة لصناع السياسة التركية .

وعلى الرغم من التوتر القائم في العلاقات الامريكية -التركية، والعلاقات التركية مع العراق، فان تركيا منهمكة بدرجة كبيرة في عملية اعمار العراق ما بعد الحرب. وايضا قدمت عرضا بالمساعدة في تدريب قوات الشرطة العراقية. وأقرب مثال على الجهود التركية، على خلق عراق موحد مستقر، كان الاجتماع الذي، عقد في نيسان 2005 ، في استطنبول حيث اجتمعت دول جوار العراق ومصر والبحرين لتضع عناوين للقضايا المتعلقة بتسلل المتمردين والارهاب عبر الحدود .

مشكلة الاردن

هناك حدود مشتركة ما بين الاردن والعراق. وبعض المحللين يعتقدون بأن هناك عددا محدودا من المتمردين ربما يعبرون الحدود الى العراق عبر الاردن. ومعظم العرب الاردنيين يعارضون بشدة السيطرة الشيعية المتصاعدة في العراق .

وبينما يركز المعلقون على حقيقة أن "أبو مصعب الزرقاوي" هو أردني، يجب ان يُلاحظ أن الحكومة الاردنية قد حكمت غيابيا على" الزرقاوي بالاعدام .

وبالرغم من احتمال وجود بعض الاردنيين المتورطين، في حركات التمرد، فان الاردن متعاونا جدا في بذله الجهود لتدريب الشرطة العراقية ولمراقبة حدودها .

الحكومة الاردنية دربت عددا جيدا من قوات الامن العراقية، وهي تولي اهتماما كبيرا للسيطرة على العناصر الاسلامية المتطرفة داخل اراضيها. الملك "عبد الله" تعهد بتدريب أكثر من 30,000 شرطي وعسكري عراقي داخل الاردن. وفي 13 كانون الثاني 2005 تم تخريج الفوج الثاني عشر، مما جعل مجموع الاشخاص المدربين، من قوات الامن العراقية في الاردن، يصل الى ما يقارب 10,000 شخصا منذ أن بدأت تلك الجهود .

على كلٍ، كان هناك عدد من الحوادث. ففي ربيع العام2004 ، كشفت القوى الامنية الاردنية خطة هجوم لتفجير كيميائي ضخم على "عمان" من قبل متطرفين اسلاميين. وقد تم تعطيل الخطة .

وفي 19 آب 2005، تم إطلاق صواريخ كاتيوشا على سفينتين حربيتين أمريكيتين في ميناء العقبة الاردني الواقع على البحر الاحمر. ولم تصب أي من الصواريخ السفن. واحدة أصابت مستودعا وتسببت بمقتل جندي أردني، والثانية انفجرت قرب مستشفى اردني ولم تتسبب باضرار. وثالثة حطت خارج مطار "ايلات" في الجوار الاسرائيلي، ولكنها لم تنفجر .

وأعلن الفرع العراقي للقاعدة المرتبط ب" أبو مصعب الزرقاوي" مسؤوليته عن الهجوم. بعد أربعة ايام اعتقلت السلطات الاردنية رجلا سوريا يدعى "محمد حسن عبد الله السهلي"، واتهمته بتنفيذ الهجوم. وقالت الشرطة إن ثلاثة من المشاركين تسللوا عبر الحدود الى العراق. وزير الداخلية الاردني "عوني يرفاس" أكد أن حكومته كانت تعمل بالتنسيق مع الحكومة العراقية بغية القبض على المسلحين .

في صيف 2005، زعمت القوات الأردنية أنها عملت على تفكيك حلقة مجندة في عمان. ووفقا للمدعى علية الرئيسي "زيد حوراني" أنه هو وعدد أخر من الاردنيين عبروا الحدود الى سوريا واستقلوا باصات في دمشق. "حوراني" عاد الى وطنه ظاهريا وساعد على فتح خط للاردنيين الراغبين في الانظمام لعملية التمرد في العراق. الشخص الابرز، في

هذه القضية، هو السوري "أبو الجنا"، الذي زُعم بأنه كان نقطة الوصل في العراق للاردنيين. وورد في التقارير أن "أبو الجنا" هو الشخصية المركزية في شبكة الارهاب في المنطقة .

وعد الاردني "رعد منصور البنا"، المشتبه به الرئيسي في الهجوم الانتحاري على مركز في الحلة لتجنيد الشرطة في شباط 2005، العملية التي حصدت أكثر عدد من القتلى حتى تاريخه حيث قُتل 125 شخصا .

في آب 2005، "ليث كبة" المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي "إبراهيم الجعفري" اتهم الاردن بالسماح لعائلة صدام بأن تمول معسكر التمرد في العراق ضمن جهود لاعادة النهوض بحزب البعث في هذا البلد .

ومثل ما سبق، فإن لا أحد من المفجرين المتورطين بتفجير 9 ايلول في أحد فنادق عمان كان من الاردنيين. ولكن وبالرغم كون كل من المفجرين الاربعة من الجنسية العراقية، فمن المحتمل أن "الزقاوي" خطط للهجوم بما له من روابط خاصة في الاردن .

هناك نحو 400,000 عراقي يعيشون في الاردن، والبعض منهم من له روابط بـ"المجاهدين السلفيين" في العراق وربما يرغبون في المساعدة بالقيام بعمليات في الاردن. السلطات الاردنية بمن فيهم الملك "عبد الله الثاني" رفضوا القبول بالفرضية القائلة بأنه من الممكن أن يكون هناك أردنيون متورطون في العمليات .في الايام، التي تلت التفجير، مسؤولون أمنيون أردنيون اعتقلوا 12 مشتبها بهم، معظمهم من العراقيين والاردنيين .